مراحل رسم السياسات العامة:

رسم السياسات هي سلسلة من العمليات المترابطة التي تبدأ من تحديد المشكلة و تنتهي بتقييم السياسة.

أولا - تحديد المشكلة: ويتضمن تحديد المشكلة مجموعة من العناصر وهي:

1- تعريف مشاكل السياسة العامة :

ويتم التساؤل هنا من الذي يجعل من الحكومة أو صانعي القرار يهتمون ببعض المشاكل دون الأخرى؟ لهذا فإنه لا يتم الاقتصار فقط على المشاكل وإنما المشاكل العامة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع وتثير انتباه الحكومة مثل التلوث البيئي والأوبئة الفتاكة ...

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة من المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة.

2- خطوات تحليل المشكلة : تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي :

- تعريف المشكلة وتمييزها.
- تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها.
- إعداد قائمة بالحلول الممكن إتباعها لحل المشكلة.
- تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل المهارات المطلوبة، الموارد المادية والبشرية، التكلفة، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم.
- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- وضع خطة التنفيذ.
- المتابعة والتقييم لمعرفة مدى نجاح أو فشل التنفيذ.

ثانيا- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال :

تواجه الحكومات العديد من القضايا المجتمعية، لكن لا تستطيع أن تحل كل تلك المشاكل، مهما كانت إمكانياتها المادية والبشرية، لهذا فإنها تقوم بإدراج أهم القضايا أو المطالب العامة الأكثر طلبا من المجتمع في جدول يسمى جدول أعمال السياسة العامة، أو ما يعرف بأجندة سياسة الحكومة، التي تتطلب عملية مناقشة فعلية، يترتب عنها اتخاذ قرارات رسمية مناسبة لتلك المطالب المطروحة، وعليه يميز كوب Coob و إيلدر Alder بين نوعين من جدول الأعمال، الأول نظامي والثاني حكومي.

حيث يضم الأول المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها واختصاصاتها، أما الثاني فهو بمثابة جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها.

ثالثا- بلورة وصياغة السياسة العامة:

بعد تحديد المشاكل ووضعها على الأجندة السياسية، لابد على الحكومة من بلورة الأفكار والسياسات الممكن إتباعها للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1- المساومة : وهي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية، وذلك للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافها وليس بالضرورة أن يكون حلا مثاليا.

2- التنافس : هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية.

3- الصراع : هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين، فيفوز أحدهما بما يطمح إليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك، ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه، وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي أي أن المنافسة قد تتكور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف.

4- التعاون والإقناع : هو أن يستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما، بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه.

5- الفرض أو الأمر : يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب أو العقاب لمن يؤيد أو يخالف.

رابعا - تبني و إقرار السياسة العامة :

يتم في هذه المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار تشريع أو قانون يجسد الأهداف المراد بلوغها، ويشمل هذا تبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر.

وهذا يعني أن هذه المرحلة لا تكتفي باختيار بديل ما فقط، بل اختيار قرار حول بديل معين، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرارا روتينيا، حيث يمر إقرار السياسة العامة بمراحل عديدة، فتقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها، لتحال فيما بعد على لجنة قانونية تعد تقريرا بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه ليقدم بعدها إلى المجلس مجتمعا للتصويت عليه لينشر فيما بعد في الجريدة الرسمية، ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة، وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح ساري المفعول.

خامسا - مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

بعد انتهاء مرحلة تبني السياسة العامة تصبح مؤهلة ليطلق عليها سياسة عامة، وبالرغم من وجود صعوبة في تحديد المرحلة التي تفصل بين العمل التشريعي والتنفيذي، تعتبر عملية تنفيذ السياسة العامة استمرارا لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها، وتتمتع بسلطات تقديرية واسعة أثناء التنفيذ وذلك لتمتعها بالخبرة اللازمة والثقة والتجربة في كافة الميادين، مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتنظيمات اللازمة بتفاصيل تنفيذ السياسات العامة.

كما أن التطبيق الجيد هو الذي يجسد السياسة العامة على أرض الواقع، وبناء على ما تقدم فإن نجاح عملية تطبيق السياسة العامة يتطلب توفير عدة عوامل أهمها:

-1رصد الأموال والموارد اللازمة للتنفيذ.

-2دراسة إمكانية التنفيذ ورصد الكفاءات الضرورية لذلك.

-3تحديد الأهداف بدقة، وإيضاحها للمسؤولين عن التنفيذ.

-4إعطاء الشرعية المناسبة للسياسة العامة يجلب أكثر عدد من المؤيدين.

-5الحرص الشديد على التنسيق بين أجهزة التنفيذ والصياغة وبين السياسات نفسها.

ولا تتفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات العامة، بل تتدخل أجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وإن كانت مهمتها إقرار السياسة العامة، لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها.

سادسا - مرحلة تقويم السياسات العامة:

-1تعريفها : عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية.

إذن فعملية التقويم عملية أساسية، وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العامة من أجل التوصل إلى معرفة نتائجها.

-2أنواع التقويم :للتقويم عدة أنواع، يمكن اختصارها فيما يلي:

•التقويم السابق للتنفيذ، ويتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.

•التقويم الملازم للتنفيذ، ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير أو تحسين عملية الأداء .

•التقويم اللاحق للتنفيذ، يحدد نجاح أو فشل السياسة العامة

•التقويم الاستراتيجي، والذي يهدف إلى تحقيق الفاعلية في التنفيذ، حيث بمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة، وبين النظرية والتطبيق من جهة أخرى.

•تقويم الفاعلية، أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.

•تقويم الكفاءة، أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.

•تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية والإيجابية.

-3معايير التقويم : تعد المعايير أمرا مهما في عملية التقويم، لأنها وسائل للتأكد من تحقيق السياسة العامة لأهدافها، وتشمل:

•المعيار الاقتصادي، الذي يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي وعيوبه

•الكفاءة، وتعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقارنة بالمدخلات

•الفعالية، والتي تقيس مقدار الأهداف التي تم إنجازها

•العدالة، من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عددا من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات

•الشرعية القانونية، من حيث مطابقة هذه السياسات للتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج

-4مستلزمات التقويم : تتطلب عملية التقويم في السياسة العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها ويتم ذلك وفق هذه المراحل:

•تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة العامة وإدارة البرامج في عملية التقويم

•تحديد مجال التقويم وأهداف السياسة العامة المراد تقييمها

- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاضع للتقويم